المصدر النائب عن فعله، قسم المؤكِّد أم قسيمه؟

أ.د. عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة– كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المصدر النائب عن فعله، قسم المؤكِّد أم قسيمه؟

أ.د. عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٨/ ٧/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٠/ ٨/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

أجمع العلماء على أن عامل المصدر النائب عن فعله يحذف وجوباً أو جوازاً، ولو كان مؤكداً، مع أن المشهور عندهم منع حذف عامل المصدر إذا كان مؤكداً، وفي هذا شيء من التناقض كما يبدو للمتأمل.

يحاول هذا البحث إيجاد وجه يزول معه هذا الإشكال؛ بتتبع المصادر، لمعرفة موقف العلماء من ذلك، والوقوف على ما لهم في ذلك من أقوال وآراء، واستعراض أدلتهم وحججهم، وما فيها من قوة أو ضعف، ومدى كفاية كل واحد منها في حل الإشكال المذكور.

وقد وصل البحث إلى أن كل واحد من تلك الآراء لا يسلم من الضعف، وأن الأسلم هو جعل المصدر النائب عن فعله قسماً مستقلاً من المفعول المطلق، مقابلاً للمفعول المطلق غير النائب، مع إمكان كون كل واحد من القسمين مؤكداً وغير مؤكد، مؤيداً ذلك بأن العلماء أفردوا المصدر النائب عن فعله بأحكام خاصة، ذكر البحث خمسة منها، وبجعله قسماً مستقلاً يزول الإشكال، ويكون حذف عامله مطلقاً أحد الأحكام التي ينفرد بها.

الكلمات المفتاحية: مصدر ـ نائب ـ مؤكِّد ـ عامل.

The Infinitive Representing his Action: The Affirmative Part or Its Counterpart?

Dr. Abdulrahman Abdullah Alkhudhairi
Department of syntax, morphology and philology – Faculty of Arabic Language
Imam Muhammad Ibn Saud Islamic university

Abstract

Scholars have unanimously agreed that the infinitive factor representing his action is omitted obligatory or permissible, even if it is confirming, although it is well known among them that it is forbidden to delete the infinitive factor if it is confirming, and in this, there is some contradiction as it seems to the meditator. This research attempts to find a way to resolve this problem. By tracing the sources, to know the position of scholars on this, to find out what they have in that of sayings and opinions, and to review their evidence and arguments, what strength or weaknesses they contain, and the sufficiency of each of them in solving the aforementioned problem. The research has reached the conclusion that each of these opinions is not free from weakness and that the safest thing is to make the infinitive that represents its action an independent part of the absolute object, in contrast to the absolute object that is not representative, with the possibility that each of the two parts is confirming and unconfirmed, supporting that the scholars They singled out the infinitive representing his action with special provisions, the research mentioned five of them. By making it a separate section, the confusion is eliminated, and the deletion of its factor is absolutely one of the provisions that is unique to it.

keywords: Infinitive, representing, affirmative, factor

تمهيد:

ينتصب المصدر على أنه مفعول مطلق، نحو: (اركع ركوعاً)، ويأتي حينئذٍ على ثلاثة أنواع:

١. مؤكد لعامله، وهو ما ليس فيه زيادة على مضمون عامله، كالمثال السابق.

٢. مبيِّن لنوعه؛ نحو: (اركع ركوعاً حسناً).

٣. مبيِّن لعدده؛ نحو: (اركع ركعتين)[١].

وقد أجمع النحويون على انحصاره في هذه الأنواع الثلاثة[٢]، وإن كانوا قد اختلفوا في أسلوب التقسيم، فبعض منهم يصرح بجعله ثلاثة كما مر، وبعض يجعله قسمين:

١. المبهم: ويقصد به المؤكد لعامله.

٢. المؤقت ـ أو المختص أو المحدود ـ: ويجمع تحته المبين للنوع والمبين للعدد.

وممن فعل ذلك الزمخشري وشراح المفصل[٣]، وكذا ابن جمعة الموصلي.[٤]، ومنهم من استعمل الطريقتين كابن مالك؛ فقد جعله في بعض كتبه ـ كشرح الكافية الشافية[٥] ـ ثلاثة أقسام، وجعله في بعض آخر ـ كالتسهيل[٦] ـ اثنين.

---

(١) ـ ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٥٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٤/١، وشرح ابن عقيل للألفية ٥٦٠/١.

(٢) ـ ينظر: اللمع لابن جني ص: ١٣١، وشرح الأشموني للألفية ١١٢/٢.

(٣) ـ ينظر مثلاً: الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ـ ١١١.

(٤) ـ شرح ألفية ابن معطٍ ٥٢٥/١.

(٥) ـ ٦٥٥/٢.

(٦) ـ ص: ٨٧.

وسلك ابن أبي الربيع[1]أسلوباً آخر في تقسيمها؛ إذ جعل المصادر أربعة أقسام:

فالأول والثاني: هما السابقان عند الزمخشري ومن وافقه، بما تضمناه من أنواع.

والثالث: ما كان نوعاً من المصدر، نحو: رجع القهقرى.

والرابع: ما كان اسماً وضع موضع المصدر، نحو قوله

تعالى:﴿ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ ١٤٤ ﴾[2].

وعند التأمل نجد هذين القسمين داخلين في السابقين؛ فإن (القهقرى) ونحوه من المبين للنوع، و(شيئاً) ونحوه مما يدل على بعض المصدر، فهو من المبين للعدد.

والذي يظهر لي أن ابن أبي الربيع لا يريد هنا ما اشتهر لدى النحويين من بيان أنواع المفعول المطلق من جهة معناه؛ وإنما يريد بيان أنواعه من جهة اللفظ، كما يفهمه تعليله لتعدي الفعل إليه السابق لذكر هذه الأنواع[3]:

- فهو ربما يأتي بلفظ المصدر مجرداً.
- وربما يأتي بلفظ المصدر مقروناً بما يدل على نوعه من صفة أو غيرها، أو مصوغاً بصورة تدل على عدده.

---

(١). البسيط في شرح الجمل: ٤٧٠/١.

(٢). آل عمران: ١٤٤.

(٣). البسيط في شرح الجمل ٤٦٩/١.

- وربما لا يأتي بلفظ المصـــدر أصـــلاً؛ بل بلفظ نوع من أنواعه، كالقهقرى والقرفصاء.
- وربما لا يأتي لا بلفظ المصدر ولا بلفظ نوع من أنواعه، بل بلفظ آخر يدل على قدر منه أو على آلته... إلخ.

المصدر النائب عن فعله:

وقد يسمى (الآتي بدلاً من اللفظ بفعله)، أو (المقام مقام فعله)، حيث يحذف الفعل وينوب عنه مصدره منصوباً على المفعولية المطلقة، ويكون ذلك في الطلب، كالأمر في نحو: قياماً لا قعوداً، أي: قم قياماً لا تقعد قعوداً، ونحو: ضرباً زيداً، وفي الخبر؛ نحو: حمداً وشكراً لا كفراً[١].

وهو كثير، حتى ذهب فريق من النحويين إلى قياسيته في الطلب مطلقاً، وفي الخبر، وجعله فريق آخر منقاساً في الأمر والاستفهام فقط، وقصره فريق ثالث على السماع[٢]

و الكثير الغالب في هذا المصدر أن يكون مؤكداً لعامله، كما يبدو للمتأمل في النصوص الفصيحة التي ورد فيها ، وقد أتى غير مؤكد في بعض الشواهد؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ۞ ﴾[٣] ، حيث جاء

(١). ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ١/١١٣ ـ ١١٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١٠٢٤، وارتشاف الضرب ٣/١٧٠، والدر المصون ١/٤٦١، وأوضح المسالك ٢/١٢٢.

(٢). ارتشاف الضرب ٣/١٧٠ ـ ١٧١، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١٠٢٤ ـ ١٠٢٦.

(٣). محمد: ٤.

مختصاً بالإضافة ، فهو مبين للنوع[١] ، على أنه قد جاء في كلام بعض العلماء ما يفيد أنه في هذه الآية أيضاً مؤكد ؛ فالزمخشري في حديثه عن هذه الآية يقول : "أصله : فاضربوا الرقاب ضرباً ، فحذف الفعل وقدم المصدر فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول ، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد ؛ لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه "[٢] ، بل إن العكبري ينص صراحة على أن هذا المصدر مؤكد ؛ يقول في حديثه عن ناصب (إذا) في الآية : " ولا يعمل فيه نفس المصدر ؛ لأنه مؤكد"[٣] .

ولا بد من التنبيه إلى أن ما ذكر من أن المصدر في نحو: (ضرباً زيداً) منصوب بفعله المقدر، أي أنه مفعول مطلق، هو المشهور الشائع لدى النحويين، لكن نقل عن بعضهم[٤] أن الناصب له فعل من غير لفظ المصدر، تقديره : التزم ضرباً زيداً ، أي أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً .

---

(١) . التصريح بمضمون التوضيح ٣٣١/١.

(٢) . الكشاف ٤٥٣/٣.

(٣) . التبيان في إعراب القرآن ١١٦٠/٢.

(٤) . ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١/٣.

حذف عامل المفعول المطلق:

يجوز حذف عامل المفعول المطلق إذا كان غير مؤكد؛ أي كان مبيناً للنوع أو العدد، متى دل عليه دليل[١].

أما إذا كان مؤكداً فقد ذهب كثير من النحويين إلى منع حذف عامله؛ لأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً؛ لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد بعكس الحذف، فإن " المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز"[٢].

وخالف في ذلك ابن الناظم، فأجاز حذف عامله مطلقاً؛ مؤكداً كان أم غير مؤكد، يقول: " يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً "[٣]، مستدلاً لذلك بأدلة منها أن هذا المصدر قد يقصد به مجرد التقرير؛ فلا يكون الحذف منافياً لذلك القصد، وأدلة أخرى سيأتي طرف منها في المبحث التالي.

---

(١) . شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص: ٢٦٦، وشرح الكافية للرضي ١١٦/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٣١/١.

(٢) . شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، وينظر أيضاً: الدر المصون ٤٦٢/١، وشرح الأشموني للألفية ١١٥/٢.

(٣) . شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص: ٢٦٥ . ٢٦٦.

وقد أجمعوا على أنه يجب حذف عامل هذا المصدر إذا كان نائباً عن فعله[1] ويبدو للمتأمل أن في هذا شيئاً من التناقض أو التعارض؛ ذلك أن الغالب في المصدر النائب عن فعله أن يكون مؤكداً لعامله كما مر، أي أن العلة التي استندوا إليها في منع حذف عامل المؤكد موجودة فيه؛ من كون الحذف منافياً للتوكيد مطلقاً؛ ومن كون المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، بخلاف الحذف، فكيف امتنع الحذف هناك ووجب هنا؟

إن الأمر يقتضي البحث والتنقيب في المصادر، والتأمل في أقوال العلماء حول هذه المسألة، ومناقشاتهم لها، للوصول من كل ذلك إلى جواب مقنع يزول معه هذا التناقض وينتفي التعارض، وهذا ما تضمنته السطور التالية.

(١) . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٥٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص: ٢٦٧، وشرح ألفية ابن معط ٥٣١/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٢ .

هل المصدر النائب عن فعله قسم مستقل؟

عند تتبع حديث العلماء عن حذف عامل هذا المصدر واستعراض مناقشاتهم نستطيع أن نستخلص ثلاثة أقوال حول نوع هذا المصدر من ناحية، ومسوغ حذف عامله من ناحية أخرى:

أولها: أن المصدر النائب عن فعله هو من المؤكد غالباً، وحذف عامل المصدر المؤكد ليس بممتنع، ولا إشكال حينئذٍ في حذف عامل المصدر النائب عن فعله، بل إن حذفه دليل على عدم امتناع حذف عامل المصدر المؤكد.

وثانيها: أن المصدر النائب عن فعله قسم مستقل، وليس داخلاً في المصدر المؤكد لعامله، ومن ثم لا إشكال في حذف عامله، بخلاف المصدر المؤكد فإن حذف عامله ممتنع.

وثالثها: أن المصدر النائب عن فعله من المؤكد غالباً، وإنما حذف عامله مع أن حذف عامل المصدر المؤكد ممتنع؛ لأن حذف عامل المصدر النائب في حكم المستثنى من هذا المنع(١).

أما القول الأول : فهو قول ابن الناظم بدر الدين بن مالك؛ فقد سبق أنه يجوِّز حذف عامل المصدر مؤكداً كان أم مبيناً ، ويرد على ما علل به أبوه من " أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك " بأن المصدر لا يأتي للتقوية والتقرير دائماً ، بل قد يكون لمجرد التقرير،

(١) . ينظر لهذه الأقوال: الخصائص لابن جني ٢٨٨/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص :٢٦٥.٢٦٦، وشرح ابن عقيل للألفية ٥٦٣/١ . ٥٦٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢٩/١ . ٣٣٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ١١٥/٢ . ١١٦.

وحينئذٍ لا يُسلَّم أن الحذف مناف لذلك القصد ، ومما استدل به على أن عامل المصدر المؤكد لا يجب حذفه أنه ورد السماع بحذفه ؛ حيث سمع حذف عامل المصدر النائب عن فعله في مواضع ، يقول ـ رداً على تعليل ابن مالك والنحويين السابق ـ: " ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية ؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً، إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ؛ نحو : أنت سيراً وميراً ، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها ؛ نحو : سقياً ، ورعياً ، وحمداً وشكراً لا كفراً..." ، إلى أن يقول في تفصيل هذه المواضع : " والواجب : إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل..."[(١)] .

وأما القول الثاني: فقول فريق من العلماء أبرزهم ابن جني والشاطبي وابن عقيل؛ يقول ابن جني: " ألا تراك لا تقول: (ضرباً زيداً) وأنت تجعل (ضرباً) توكيداً لـ(اضرب) المقدرة...، لكن لك أن تقول (ضرباً زيداً) لا على أن تجعل (ضرباً) توكيداً للفعل الناصب لـ(زيد)، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتنصب به (زيداً) "[(٢)].

أما الشاطبي وابن عقيل فقد نصّا على أن المصدر النائب عن فعله لم يؤتَ به أصلاً للتأكيد، وإنما ليكون قائماً مقام فعله ونائباً عنه، وذلك في معرض ردهما على رأي ابن الناظم المشار إليه آنفاً؛ فالشاطبي يصرح بأن " تلك المصادر

---

(١) . شرح ألفية مالك لابن الناظم ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٢) . الخصائص ٢٨٨/١.

لم تأتِ للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها وعوضت منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تأكيدها "[١].

وابن عقيل يقول: إن " (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد، بمثابة (اضرب زيداً)؛ لأنه واقع موقعه، فكما أن (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه، كذلك (ضرباً زيداً)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد "[٢] .

وأما القول الثالث: فقول الأزهري ويس العليمي[٣]، ومن وافقهما كالصبان والخضري[٤]، ونسبه الأزهري إلى ابن هشام؛ يقول الأزهري: "والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهو في معنى الاستثناء من قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة "[٥].

---

(١) . التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) . شرح ابن عقيل للألفية ١/٥٦٤، ونقل الأزهري كلاماً قريباً من هذا عن الشاطبي، ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٣) . التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٣٠.

(٤) . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١١٥ ـ ١١٦، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٨٩.

(٥) . التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٣٠.

ولكن ظاهر كلام ابن هشام في أوضح المسالك يخالف ما نُسب إليه هنا، فظاهر كلامه أنه لا يمنع حذف عامل المصدر المؤكد؛ حيث قال: " وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله..."[1]، ثم أشار إلى رد ابن الناظم على أبيه مورداً طرفاً من أدلته دون أن يعقب عليه، وهذا يشعر أنه يوافقه في عدم المنع، يؤيد ذلك قوله في المغني: " ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه "[2].

وعند التأمل في هذه الأقوال نجد أن كل واحد منها لا يخلو من الضعف:

أما وجه ضعف الأول: فمن ناحيتين:

إحداهما: ما ذكره ابن مالك من أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك، أما قول ابن الناظم: إن المصدر لا يأتي دائماً للتقوية والتقرير، بل قد يكون لمجرد التقرير، وحينئذٍ لا يُسلَّم أن الحذف مناف لذلك الغرض، فقد رُدَّ بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الأول ويؤكده، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض[3].

وثانيتهما: أن الحذف ينافي التوكيد من وجه آخر؛ وهو أن التوكيد مكانه الإطناب، والحذف مكانه الإيجاز، يقول ابن جني: إن الحذف " الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكد لنقضت الغرض؛ وذلك أن التوكيد

---

(١) . أوضح المسالك ١٢١/٢.

(٢) . مغني اللبيب ٦٠٩/٢

(٣) . ينظر رد الشاطبي على ابن الناظم في التصريح ٣٣٠/١.

والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا "[1]، إلى أن يقول: " وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به ، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهباً للعرب "[2] .

وأما وجه ضعف الثاني: فهو أنه لا يظهر معه وجه نصب هذا المصدر؛ ذلك أن المصدر النائب عن فعله منصوب عند النحويين على أنه مفعول مطلق، والمفعول المطلق إنما يكون مؤكداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو عدده، فإذا لم يكن المصدر النائب عن فعله واحداً من هذه الثلاثة فماذا يكون؟ وما وجه نصبه؟

ولعل هذا ما جعل الصبان يعلق على ابن عقيل بقوله: إنه " يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة ...إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن، وإن كانت منه بحسب الأصل "[3]، وكأنه بهذا يلتمس مخرجاً من الإشكال المشار إليه، بحمل كلام ابن عقيل على أحد وجهين:

- أنه يجعل أنواع المفعول المطلق أربعة، رابعها المصدر النائب، ويكون وجه نصبه أنه مفعول مطلق جاء نائباً عن فعله، كما ينتصب غيره على أنه جاء مؤكداً أو مبيناً.

---

(١) . الخصائص ٢٨٧/١.

(٢) .. الخصائص ٢٨٩/١..

(٣) . حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٦/٢، ويقول الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل١٨٩/١: " فالمصدر إما مؤكد، أو نوعي، أو عددي، أو بدل من فعله ...".

- أنه يرى أن هذا المصدر ليس من المؤكد الآن بعد أن صار نائباً، ولكنه في الأصل كان مؤكداً، وعلى هذا انتصب.

والحق أن الإشكال لا يزول بشيء من هذين الوجهين:

فالأول منهما يقوم على دعوى أن أنواع المفعول المطلق أربعة، وأن النائب عن فعله نوع مستقل، وهذا مخالف لإجماع النحويين، فإنهم مجمعون على أن أنواع المفعول المطلق منحصرة في ثلاثة؛ المؤكد والمبين للنوع والمبين للعدد، وليس منها النائب، على ما مر بيانه.

إضافة إلى أن أصحاب هذا الرأي إنما جعلوا النائب نوعاً مستقلاً في هذا الموضع فقط، أما فيما عداه فالظاهر أنهم لم يلتزموا ذلك، بل عادوا إلى موافقة الجمهور؛ فالشاطبي مثلاً عند حديثه عن حذف عامل المصدر في نحو (أنت سيراً)، يسميه (المؤكد)[1]، مع أنه مصدر نائب عن فعله، مخالفاً بذلك مذهبه السابق في أن هذه المصادر " لم تأتِ للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها "، كما سبق.

والثاني من الوجهين يقوم على دعوى أن هذا المصدر انتصب عندما كان مؤكداً، أما الآن فقد صار نائباً عن فعله ولم يعد مؤكداً، وهذا لا يزيل الإشكال، بل يزيده؛ ذلك أن النصب ما زال باقياً، وذلك يقتضي بقاء مسببه، وهو كون المصدر مؤكداً، فينتج عن ذلك أن يكون هذا المصدر مؤكداً حسبما يقتضيه الإعراب، ونائباً عن فعله حسبما يقتضيه المعنى والسياق، وهذا يعني الرجوع إلى قول الجمهور في أن النائب عن فعله يكون مؤكداً غالباً.

---

(١) . ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٣٠.

وأما وجه ضعف الثالث: فهو أن الاستثناء ـ ولا سيما في مسائل النحو والصرف ـ إنما يكون لأشياء محدودة جداً من مسألة أو موضع، أما على هذا القول فالمستثنى عدد كبير من المواضع بلغت ـ كما أحصاها يس العليمي ـ عشرة مواضع، بعضها يتضمن أكثر من مسألة[1]، وما كان هذا شأنه فحقه أن توضع له قاعدة تخصه أو ضابط يجمعه، لا أن يحكم عليه بأنه مستثنى، فيبدو لغير المتأمل أو المتخصص وكأنه شاذ أو نادر، مع أنه كثير منضبط.

ومن جانب آخر نجد أصحاب هذا القول جعلوا المصدر النائب مستثنى من المصدر المؤكد، مع أن المصدر النائب لا يكون دائماً مؤكداً، بل إن الغالب فيه ذلك، وقد يأتي غير مؤكد، بل مبين للنوع، كما نص على ذلك بعض أصحاب هذا القول أنفسهم، على ما سبق بيانه.

بعد هذا العرض لأقوال العلماء حول حقيقة المصدر النائب عن فعله ومسوغ حذف عامله، وبيان ما يعتري كل واحد من هذه الأقوال من ضعف، على تفاوت بينها في درجة هذا الضعف، نجد أنه ليس بينها ما يزول به الإشكال المذكور آنفاً، أعني ذلك التناقض الذي يلوح للمتأمل، حين يرى النحويين يمنعون حذف عامل المصدر المؤكد لعامله، ومع ذلك يجمعون على وجوب حذف عامل المصدر النائب عن فعله أو جوازه ، مع أنه في الغالب مؤكد لعامله .

---

(١) ـ حاشية يس العليمي على التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٣٠.

فلا بد إذن من البحث عن وجه يحقق ذلك، مع انسجامه واتفاقه مع منعهم حذف عامل المصدر المؤكد لعامله، وإيجابهم حذف عامل المصدر النائب عن فعله غالباً.

والذي أراه محققاً لذلك هو أن نقول إن المفعول المطلق قسمان: إما غير نائب عن فعله، وإما نائب عنه، وكل واحد منهما يكون مؤكداً وغير مؤكد، فغير النائب عن فعله يمتنع معه حذف العامل إذا كان مؤكداً، وأما النائب عن فعله فينفرد بأحكام، منها حذف عامله وجوباً أو جوازاً ولو كان مؤكداً للعامل، إضافة إلى أحكام أخرى ستأتي الإشارة إليها في السطور التالية.

يؤيد ما قلته من أن المفعول المطلق ينقسم قسمين؛ نائب عن فعله، وغير نائب، واستقلال النائب عن فعله بأحكام ينفرد بها، ليست لغيره، ما يلي:

١. أن النحويين أفردوا المصدر النائب عن فعله بقسم مستقل، عند حديثهم عن عمل المصدر؛ حيث قسموا المصدر العامل قسمين:

أحدهما: ما يحل محله (أن) والفعل أو(ما) والفعل.

والثاني: ما يقوم مقام فعله[١].

٢. أن سيبويه وكثيراً من النحويين ذهبوا إلى أن المصدر النائب عن فعله هو الناصب للمفعول في نحو: (ضرباً زيداً)، أي أنه يعمل ولو كان مؤكداً،

(١) . ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢ ـ ١٠٢٤، وشرح ابن عقيل للألفية ٩٣/٢.

وذهب غيرهم إلى أن العامل هو الفعل المحذوف، بخلاف المصدر غير النائب فقد أجمعوا على عدم عمله إذا كان مؤكداً[1].

٣. أن فريقاً من النحويين يرون أن المصدر النائب عن فعله يتحمل ضمير الفاعل، أي أن فيه ضميراً مستتراً، هو ضمير الفاعل المخاطب نقل إليه من الفعل، كما نقل الضمير من الظرف في (زيد في الدار قائماً)، بخلاف غير النائب، فقد أجمعوا على أنه لا يتحمل ضميراً، نعم قد يأتي معه ضمير الفاعل معنى مجروراً بالإضافة؛ نحو: سرني ضربك اللص، وقد يأتي فاعل المصدر المنون اسماً ظاهراً، أما ضميراً مستتراً فلا[2].

٤. أن المصدر النائب عن فعله يجوز تقديم معموله عليه عند الجمهور، تقول: ضرباً زيداً، وإن شئت قلت: زيداً ضرباً، وخالف بعضهم في ذلك، أما غير النائب فقد أجمعوا على منع تقديم معموله عليه؛ لأنه مقدر بـ(أن) والفعل، فما بعده من صلته، ولا يجوز تقديم شيء مما في حيز الصلة على الموصول[3].

٥. أنهم اختلفوا في ناصب المصدر النائب عن فعله؛ فالمشهور والذي عليه جمهورهم أنه منصوب على أنه مفعول مطلق، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب

---

(١) .كتاب سيبويه ١١٥/١ - ١١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٦، وشرح ألفية ابن معطٍ ١٠٠٨/٢، وشرح ابن عقيل ٥٦٤/١، وارتشاف الضرب ١٧١/٣ - ١٧٢، والتصريح بمضمون التوضيح٦٢/٢.

(٢) . شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص:٤٢٢، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣.

(٣) . المقتضب للمبرد ١٥٧/٤، وشرح ألفية ابن معط ١٠١١/٢ - ١٠١٢، والدر المصون ٤٦١/١ - ٤٦٢.

بـ(التزم) مضمراً، أي على أنه مفعول به، ونسب هذا إلى سيبويه، في حين أجمعوا على أن غير النائب مثل: (ضرب ضرباً) منتصب على أنه مفعول مطلق، لا غير[1].

من كل هذا يتضح أن المصدر النائب عن فعله له أحكام ينفرد بها عن غيره من المصادر، سواء أكانت عاملة، أم غير عاملة، فلا عجب والحالة هذه أن يعد قسماً مستقلاً من المفعول المطلق، قسيماً لغير النائب عن فعله بأنواعه، وأن ينفرد بأنه يسوغ فيه حذف العامل ولو كان مؤكداً.

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٧١.

خاتمـــة:

نستخلص من البحث ما يلي:

١. أن أنواع المفعول المطلق منحصرة في ثلاثة: المؤكد لعامله، والمبين لنوعه، والمبين لعدده، وأن بعض النحويين يجمعها اختصاراً في قسمين: المؤكد لعامله، وغير المؤكد.

٢. أن المصدر يأتي نائباً عن فعله كثيراً، في الطلب وفي الخبر، مؤكداً لعامله غالباً وغير مؤكد في غير الغالب، وأن العلماء اختلفوا في قياسيته مع كثرة مواضعه وشواهده المسموعة.

٣. أن المفعول المطلق إذا كان نائباً عن فعله فإن عامله يحذف وجوباً أو جوازاً ولو كان مؤكداً لعامله، في حين يمتنع حذف عامل المؤكد غير النائب.

٤. أن العلماء اختلفوا في المصدر النائب عن فعله، بسبب ذلك، أعنى بسبب ما يبدو كأنه تناقض في حذف عامل المؤكد؛ بين من يقول إن عامل المؤكد لا يمتنع حذفه مطلقاً، ومن يقول إن النائب ليس من المؤكد ، بل نوع رابع للمفعول المطلق ، ومن يقول إن النائب مستثنى من منع حذف عامل المؤكد ، وأن هذه الأقوال كلها يعتريها الضعف ، في أدلتها ونتائجها .

٥. أن الأرجح للخروج من ذلك الإشكال جعل النائب عن فعله قسماً مستقلاً من المفعول المطلق، بحيث يكون المفعول المطلق قسمين: أحدهما: غير النائب عن فعله، والثاني: النائب عن فعله، وكل واحد منهما يمكن يكون مؤكداً وغير مؤكد.

٦. أن سبب ذلك أن النائب عن فعله انفرد عن غيره بأمور؛ فقد جعله النحويون قسماً مستقلاً عند حديثهم عن إعمال المصدر، وأجاز كثير منهم إعماله مؤكداً،

واجمعوا على عدم إعمال المؤكد غير النائب، كما أجازوا تقديم معموله عليه، واستتار الضمير فيه، على خلاف بينهم في ذلك، في حين أجمعوا على منع هذين في غيره من المصادر العاملة ، كما اختلفوا في ناصبه ؛ أهو فعل منه على أنه مفعول مطلق ؟ أم فعل آخر مقدر على أنه مفعول به؟ وأجمعوا على أن ناصب غير النائب فعل منه على أنه مفعول مطلق ، لا غير .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، مع ضياء السالك، لمحمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد.
- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت.
- حاشية محمد الخضري، على شرح ابن عقيل للألفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٨ م.
- حاشية الصبان، على شرح الأشموني للألفية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- حاشية يس بن زين الدين الحمصي، على التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر، بيروت، عن طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- سيبويه = الكتاب.

- شرح الأشموني للألفية: مع حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح ابن عقيل للألفية، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- شرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة بن القواس الموصلي، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ت ١٩٨٥م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، من منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت، عن طبعة الآستانة ١٣١٠هـ.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، دار المعرفة بيروت، عن طبعة القاهرة.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسين محمد شرف الدين، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

Sources and references

Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab, li-Abī Ḥayyān al-Andalusī, taḥqīq D. Muṣṭafá Aḥmad alnmās, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1404 H 1984

Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik, li-Ibn Hishām, ma‘a Ḍiyā’ al-sālik, li-Muḥammad ‘Abd al-‘Azīz al-Najjār, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1389 H 1969.

Al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal, li-Abī ‘Amr ‘Uthmān ibn ‘Umar, al-ma‘rūf bi-Ibn al-Ḥājib, taḥqīq D. Mūsá bnāy al‘lyly, Maṭba‘at al-‘Ānī Baghdād**.**

Al-Basīṭ fī sharḥ al-Jamal, li-Ibn Abī al-Rabī‘, taḥqīq D. ‘Ayyād ‘Īd al-Thubaytī, Dār al-Gharb al-Islāmī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, byrwt 1407h 1986.

Al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān, li-Abī al-Baqā’ al-‘Ukbarī, taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Bajāwī, Dār al-Jīl Lubnān, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1407h-1987.

Tas′hīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid, li-Ibn Mālik, taḥqīq Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kitāb al-‘Arabī lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr bi-al-Qāhirah 1388h 1968.

Al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ, lil-Shaykh Khālid al-Azharī, Dār al-Fikr, Bayrūt.

Ḥāshiyat Muḥammad al-Khuḍarī, ‘alá sharḥ Ibn ‘Aqīl lil-alfīyah, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, Bayrūt 1978 .

Ḥāshiyat al-Ṣabbān, ‘alá sharḥ al-Ushmūnī lil-alfīyah, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah, ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.

Ḥāshiyat Yāsīn ibn Zayn al-Dīn al-Ḥimṣī, ‘alá al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ, Dār al-Fikr, Bayrūt, ‘an Ṭab‘ah ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī bi-al-Qāhirah.

Al-Khaṣā’iṣ, li-Abī al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Najjār, Maṭba‘at Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.

Al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn, li-Aḥmad ibn Yūsuf, al-ma‘rūf bi-al-Samīn al-Ḥalabī, taḥqīq D. Aḥmad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam Dimashq, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1406h – 1986.

Sībawayh -- al-Kitāb.

Sharḥ al-Ushmūnī lil-alfīyah : ma‘a Ḥāshiyat al-Ṣabbān, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah, ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.

Sharḥ Ibn ‘Aqīl lil-alfīyah, li-Bahā’ al-Dīn ‘Abd Allāh ibn ‘Aqīl, taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt, Lubnān.

Sharḥ Alfīyat Ibn m‘ṭ, li-‘Abd al-‘Azīz ibn Jum‘ah ibn alqwās al-Mawṣilī, taḥqīq D. ‘Alī Mūsá al-Shūmalī, Maktabat al-Khurayjī, al-Ṭab‘ah al’wlá1405h t 1985.
Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik li-Ibn al-Nāẓim, taḥqīq D. ‘Abd al-Ḥamīd al-Sayyid ‘Abd al-Ḥamīd, Dār al-Jīl, Bayrūt.
Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, li-Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik, taḥqīq D. ‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, min Manshūrāt Jāmi‘at Umm al-Qurá, Dār al-Ma’mūn lil-Turāth.
Sharḥ al-Kāfiyah fī al-naḥw, li-Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Astarābādī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah Bayrūt, ‘an Ṭab‘ah al-Āsitānah 1310h.
Sharḥ al-Mufaṣṣal, li-Muwaffaq al-Dīn Ya‘īsh ibn ‘Alī ibn Ya‘īsh, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.
Al-Kitāb : Kitāb Sībawayh, taḥqīq ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī bi-al-Qāhirah.
Al-Kashshāf, li-Abī al-Qāsim al-Zamakhsharī, Dār al-Ma‘rifah Bayrūt, ‘an Ṭab‘ah al-Qāhirah.
Al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah, li-Abī al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, taḥqīq D. Ḥusayn Muḥammad Sharaf al-Dīn, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1398h 1978.
Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb, li-Ibn Hishām, taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Maktabat Muḥammad ‘Alī Ṣubayḥ, al-Qāhirah.
Al-Muqtaḍab, li-Abī al-‘Abbās al-Mibrad, taḥqīq D. Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.